



توصيات السياسات الخاصة بالاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر

عقدت مجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر التابعة للكومسيك بنجاح اجتماعها الخامس عشر في 29 سبتمبر/أيلول 2020، افتراضياً عبر الإنترنت، بعنوان "الفقر الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وخلال الاجتماع أجرت المجموعة مداولات حول الحد من الفقر الحضري في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد كان المدخل الرئيس للمناقشات هو وثيقة الغرفة التي أعدت وفقاً للنتائج الرئيسية لتقرير البحث الذي أجري خصيصاً للاجتماع الخامس عشر لمجموعة العمل المعنية بالتخفيف من حدة الفقر وإجابات الدول الأعضاء على أسئلة السياسات. وقد وافق المشاركون خلال الاجتماع على توصيات السياسات المدرجة في وثيقة الغرفة. وتتضمن الوثيقة الحالية توصيات السياسات هذه التي تم تناولها خلال الاجتماع.

توصية السياسة الأولى: تطوير استراتيجيات تخطيط حضري شاملة وفعالة تركز بشكل خاص على إدارة أفضل للأحياء الفقيرة لمنع النمو غير المنضبط للأحياء الفقيرة الموجودة وتكوين أحياء جديدة وتحسين وصول سكان الأحياء الفقيرة إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والخدمات الصحية من خلال الاستثمارات.

الحيثيات: تعتبر الأحياء الفقيرة مراكز الفقر الرئيسية في المناطق الحضرية. ويمكن أن يكون وضع استراتيجيات تخطيط حضري أكثر فعالية تركز بشكل خاص على إدارة أفضل للأحياء الفقيرة (من خلال حلها / إخلاء سكانها ومنع تكون أخرى جديدة) خطوة أولى نحو القضاء على الفقر الحضري. وهناك العديد من الأمثلة الجيدة لاستراتيجيات التخطيط الحضري في العالم الإسلامي (على سبيل المثال إدارة تطوير الإسكان (TOKI) في تركيا ومشروع مدينة بورباتشال الجديدة في بنغلاديش). كما يمكن أن يساعد تحسين وصول سكان الأحياء الفقيرة إلى التعليم والخدمات الصحية من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في كسر حلقات الفقر. علاوة على ذلك، عند تطوير هذه الاستراتيجيات وتنفيذها من الضروري استخدام أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بشكل أكثر فعالية لرصد الأحياء الفقيرة وتحديد فقراء الحضر بدقة.

توصية السياسة الثانية: وضع سياسات سوق عمل محلية فعالة من شأنها أن تساعد في معالجة مشكلة عدم التنظيم ويجاد وظائف أكثر وأفضل.

الحيثيات: تظهر وظيفة من كل ثلاث وظائف في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقريباً في سوق العمل غير الرسمي. ولا يتمتع العمال غير الرسميين بحماية تشريعات العمل أو نظام الضمان الاجتماعي. وتعمل العائلات المقيمة في الأحياء الفقيرة في الغالب في القطاع غير الرسمي، مما يشير إلى أن العمل غير الرسمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفقر الحضري الأكثر كثافة. ولمعالجة مشكلة السمة غير المنظمة، من الضروري تطوير سياسات سوق العمل المحلية التي تقلل تدريجياً حصة العمالة غير الرسمية بمرور الوقت وتخلق

المزيد من الوظائف اللائقة. وتشمل سياسات سوق العمل هذه، من بين أمور أخرى، التدريب واكتساب المهارات وتحسين مرونة العمل الرسمي والإنفاذ الأكثر صرامة وخطط الضرائب التفاضلية التي تستهدف الشباب والنساء أو الفئات المحرومة الأخرى ودعم خلق فرص العمل والحماية الاجتماعية.

توصية السياسة الثالثة: تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودمجها بشكل منهجي في صندوق أدوات سياسة الفقر الحضري العام.

الحيثيات: تشير الدلائل الموجودة إلى أن نظام التمويل الاجتماعي الإسلامي هو أداة تكميلية قابلة للتطبيق ويمكن استخدامها مع سياسات الحد من الفقر التقليدية للقضاء على الفقر الحضري في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. على سبيل المثال، من شأن تنظيم توزيع فعال للتحويلات الإجبارية على المستوى الفردي والتحويلات الموصى بها القائمة على الأعمال الخيرية والتحويلات الطوعية الأخرى (المالية وغير المالية) تحسين الرفاهية في المجتمع بشكل كبير والحد من الفقر في المناطق الحضرية. من المهم للغاية للحد من الفقر الحضري تفعيل أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي ودمجها بشكل منهجي في مجموعة أدوات السياسات العامة للحد من الفقر الحضري ضمن "مزيج سياسات" جيد الصياغة (مثل مشاريع البنية التحتية القائمة على الزكاة والمنفذة في إندونيسيا)، واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة (مثل تقنيات سلاسل الكتل وأنظمة التكنولوجيات المالية والبطاقات الذكية غير النقدية وأنظمة المعلومات الجغرافية) التي تسهل استخدامًا أكثر فعالية لأدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي (مثل بطاقة الأسرة الاجتماعية في مصر، بطاقات التسوق غير النقدية الموزعة على اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات في تركيا والأردن). وتقدم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العديد من الممارسات الجيدة في أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي كمصدر إلهام لزملائها. ومن خلال برامج تبادل الخبرات وبناء القدرات يمكن تقاسم هذه التجربة القيمة بين الدول الأعضاء.

توصية السياسة الرابعة: تحسين قدرة الإدارة الحضرية وتعزيز المرونة في مواجهة الصدمات (مثل جائحة فيروس كورونا)

الحيثيات: من المتوقع أن تؤدي جائحة فيروس كورونا والانكماش الاقتصادي المرتبط به إلى تفاقم الفقر الحضري في البلدان الأعضاء. على الرغم من أن جائحة فيروس كورونا تمثل صدمة عالمية، إلا أن عواقبه السلبية يشعر بها الفقراء بشكل أكبر، وهم الذين من المرجح أن يعيشوا في أحياء مكتظة وأحياء فقيرة. لذلك، يهدف تحسين قدرة الإدارة الحضرية من خلال وضع استراتيجية وطنية قابلة للتطبيق على المدى الطويل إلى معالجة الفقر الحضري بشكل فعال وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الأحداث غير المتوقعة مثل جائحة كورونا والكوارث الطبيعية والتحديات السكانية الكبيرة والصدمات الصحية، كما يوصى بتعزيز تنسيق السياسات بين السلطات الوطنية والمحلية وتعزيز القدرات القانونية والمؤسسية والارتباط بشبكة السياسات الدولية بطريقة أكثر فعالية. ويتطلب التقليل من المخاطر المرتبطة بالجائحة وضع ممارسات إدارة جيدة خاصة فيما يتعلق بتنسيق إجراءات السياسة على المستويات الوطنية ودون الوطنية والثنائية وعلى مستوى منظمة التعاون الإسلامي وأخيراً على المستوى العالمي.

توصية السياسة الخامسة: وضع مفاهيم للفقر الحضري وتطوير / تحسين جمع البيانات وممارسات القياس لتحقيق صنع سياسة قائمة على الأدلة.

الحيثيات: يعد الفقر الحضري متعدد الأبعاد إلى حد كبير، وتحتاج هذه الأبعاد المتعددة إلى استيعابها بشكل منهجي لتحسين فهم قضايا السياسات الرئيسية. ولعل تصور وتعريف الفقر الحضري في سياق متعدد الأبعاد ومخصص للمنطقة أمر مهم للغاية أيضًا لأن هذه المفاهيم والتعاريف تؤثر بشكل حاسم على السياسة الإنسانية وطبيعة الخدمات الأساسية الأخرى المقدمة مثل الصحة والمياه والصرف الصحي إلخ. وبدون وضع تصور منظم للمفاهيم ستكون السلطات الوطنية والمحلية غير مجهزة لمواجهة تحديات الفقر الحضري الرئيسية. علاوة على ذلك، فإن تحسين ممارسات جمع البيانات وتطوير أدوات جديدة لتعزيز قياس الفقر الحضري له أهمية

خاصة في صنع السياسات القائمة على الأدلة. وفي هذا الصدد، يوصى باستخدام أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بشكل أكثر فعالية لوضع المفاهيم وجمع البيانات ورصد الأحياء الفقيرة وتحديد فقراء الحضر بدقة.

أدوات لتنفيذ توصيات السياسات:

مجموعة عمل الكومسيك المعنية بالتخفيف من حدة الفقر: قد تتوسع مجموعة العمل في اجتماعاتها اللاحقة في مجالات السياسة المذكورة أعلاه بطريقة أكثر تفصيلاً.

صندوق تمويل مشاريع الكومسيك: يصدر مكتب تنسيق الكومسيك، في إطار تمويل مشروع الكومسيك، دعوات لتقديم مقترحات المشاريع كل عام. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال تمويل مشروع الكومسيك، المشاركة في مجموعات العمل لتقديم مشاريع تعاون متعددة الأطراف ليتم تمويلها من خلال منح من مكتب تنسيق الكومسيك. ولتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه، يمكن للدول الأعضاء استخدام تسهيلات الكومسيك لتمويل المشاريع التي قد تشمل تنظيم ندوات وبرامج تدريبية وزيارات دراسية وتبادل الخبراء وورش عمل وإعداد دراسات تحليلية وتقييمات للاحتياجات ومواد / وثائق تدريبية إلخ.

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية: يمكن للبلدان الأعضاء الاستفادة من برامج بناء القدرات لمركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية لتنفيذ توصيات السياسات المذكورة أعلاه.